رؤية مستقبلية
لمناهج الإعلام ومقرراته في الجامعات السُّودانية

د. سرّ الختم عثمان الأمين(★)

مُـقَـدِّمَـة :

هذا الجهد قُصِدَ به في الأساس التعرُّف على الذات وعلى الآخرين في إطار تدريس علوم الاتصال، بما يعطي معالم طريق مستقبلي في موضوعه. وهو على إيجازه الشديد وطيِّه لمراحل الموضوع يصف أدوار التجربة المحلية والخارجية في تدريس الإعلام، مركّزاً على السلبيات التي صاحبت مسيرة هذا النوع من التدريس بما أخرجه من مقاصده الأساسية.

وبذا فالدراسة محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها في تأسيس وافتتاح كليات للدراسات الإعلامية في بلادنا بما يعطي الحاجة المقبلة علينا والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا اعتباراً مهماً لبلوغ النجاح في واقعية وتخطيط.

ولذلك فقد جعلتُ وحدة التحليل الأساسية هي "الخريج" الذي هو ناتج الكليات النهائي، بينما اعتبرت "العملية التعليمية" إطاراً حول هذه الوحدة بما يمكن من أنْ نسميه "مجتمع الدراسة".

(★) عميد كلية الدعوة والإعلام بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية (السُّودان ـ أم درمان).

وقد شمل ذلك المناهج والأستاذ المنفذ لها وسبل التخطيط فيها، والحاجات لدى الطالب الدارس، وتأهُّل الطالب لهذا المنهج عند قبوله، إلى جانب مصادر الدراسات والمعلومات والوسائل التعليمية، مع إعطاء التدريس التطبيقي مكانه المعتبر والمقدر في هذا التخصص.

فالدراسة بسبب إيجازها لم تستطع تقديم نماذج تفصيلية للتطبيق المباشر فاكتفت بوضع المؤشرات العامة والخطوط الأساسية التي تقود إلى هذه النماذج، ونرجو أنْ تسهم بشيء ذي بال.

مدخل:

إنَّ التخطيط المستقبلي لمناهج التعليم والمقررات الدراسية الجامعية يقوم أول ما يقوم على مقابلة احتياجات المجتمع من القوى المنتجة في حقل التخصص المعين موضع التخطيط. وهو بهذا نشاط حديث نسبياً في الدول النامية والأقل نمواً، ويرجع ضرورة هذا التخطيط المستقبلي بصفة خاصة إلى عوامل وضرورات منها:

أولاً: التغيرات السريعة في المجالين الاجتماعي والتقني والتي تولدت عن حاجة عاجلة لوظائف اكتسبت أهمية متزايدة لدى المستفيدين من الجمهور العام والمخدمين على حد سواء ،وحاجة هذه الوظائف لمستويات متطورة باستمرار من الناحية المهارية.

ثانياً: تزايد التعقيد التكنولوجي، والتطور الصناعي، وخاصة في حقل الإلكترونات مما اقتضى إعادة النظر فيما سبق من تخصصات مهنية ودراسية من

زاوية للرؤية والتبصَر، بما يحقق مزيداً من التأهيل التخصصي الأكثر دقة وخصوصية.

ثالثاً: اطّراد الاحتياج الوطني للكوادر المتخصصة سواء في مجال الاتصال أو غيره، وبالتالي تضاعفت مسئوليات الحكومات تجاه التعليم التقاني والعلمي بشقيه "النظري والعملي" بقصد الاستخدام الراشد للموارد البشرية والموارد المالية أيضاً وخفض تكلفة الإنتاج وزيادة الاستثمار[1].

هذه العوامل وغيرها قد هيأت من الظروف والاهتمامات للأجيال توظيف أعداد أكبر من القوى البشرية عالية التأهيل على المستوى الجامعي وما دونه أو فوقه مما أقنع الكثيرين من خبراء التخطيط في الدول النامية إلى الاتجاه لاستحداث أنظمة تعليمية تناسب واقعها الوطني، ومستواها من استيعاب التقانة الحديثة في الكليات الجامعية، ومن بينها بطبيعة الحال كليات الإعلام.

ولذلك فإنَّ التخطيط المستقبلي صار لا مناص عنه بغرض العمل وفق استبصار علمي، واضح المعالم ومحدد للرؤية المستقبلية لكل الكليات الجامعية في هذه الدول عامة ولكليات وأقسام علوم الاتصال والإعلام فيها بصفة خاصة[2].

---

(١) قولد ستين، هارولد: حلقة الوصل بين التعليم والعمل، ديسمبر ١٩٦٧م، مج ٣٣-٣، ص ١٢-١٨.

(٢) سليمان عبد التواب الزين: ورقة: "مؤشرات لتأصيل التخطيط الإعلامي"، قدمت لمؤتمر (نحو إعلام رسالي) بقاعة الصداقة بالخرطوم، ١٩٩٢م. و قصدنا استخدام مصطلح (علوم الاتصال والإعلام) معاً وذلك: أنَّ كلمة إعلام في اللُّغة العربية أرجعنا أصولها إلى الفعل (علم يعلم) والمصدر منه هو العلم، يفوق معنى (لفظ) Information في الإنجليزية (فالإعلام بالعربية يشمل كل أنواع الاتصال التي تفيد نقل علم ما). راجع هامش: Information في الورقة نفسها.

والتخطيط المقبل في مجال التعليم الإعلامي والاتصالي، نرى أنه لا بُدَّ أنْ يقوم على عناصر رئيسة تمثل الأهداف المحددة سلفاً في فلسفة تدريس علوم الاتصال والإعلام والدعوة في مجتمع معين، لأنَّ وسائل التدريس والمعينات التعليمية والخطط الدراسية والمناهج كلها أدوات لبلوغ هذه الأهداف المحددة سلفاً في فلسفتنا التعليمية ونظريتنا المنبثقة عنها. فإذا تجددت الفلسفة التعليمية وتطورت المعينات لا بُدَّ من تطور وتحديث المناهج والمقررات والمفردات والمواد التدريسية ومحتواها تبعاً لذلك التحديث.

فالغرض من هذا التطور هو إعادة النظر في المناهج بما يحقق الأهداف الكليّة والجزئيّة في القوى البشرية التي تؤهلها، والاستخدام الأمثل لطاقات هذه القوى، وتوجيه إنتاجها ومواكبة استخدام الطاقة البدنية والذهنية لهذه القوى وفق الثورة العلمية والتقنية ولمواءمة التخطيط البشري مع التخطيط التكنولوجي.كما أنَّ مواكبة مستحدثات تطور التنظيم الإداري لمؤسسات الاتصال والإعلام وتطور الملكيات في هذه المؤسسات وفق الحاجة الجديدة للمجتمع، ووفق الأهداف المستجدة مع هذه الحاجات الموضوعية يحتم على الجميع أنْ يُقَاس البرنامج الزمني للتعليم والتأهيل قياساً يناسب التخصصات المتجددة العامة منها والجزئية، وتَحْديد المقررات والمفردات وفق إطارٍ موقوتٍ

بدقة من حيث الساعات المعتمدة للتعليم بأنواعه، من تلقين ومشاركة وابتكار وتأهيل وتطبيق وتدريب وزيارات وإنتاج تجريبي يقوم به الطلاب[1].

ولهذه الأسباب وغيرها؛ فإنَّ عدم المراجعة ـ بصفة دورية ـ لوضع رؤية مستقبلية مخطط لها في البرامج الدراسية، وإحكام هذه المخططات العلمية والعملية وفق الأهداف المرسومة أو تلك المتوقعة أو المتطورة، يؤدي إلى اختلال ضار بين التعليم لعلم الاتصال ومهنة الإعلام ومؤسساته. وهو أمر له خطورة بالغة لأنه يتسبب بشكل أساسي في عدم القدرة على التكيف بين النظام التعليمي في مجتمعاتنا وبين احتياجات المجتمع الفعلية الآنية والمنتظرة من هذا النظام. وإنْ حدث عدم التكيف هذا في أي مجتمع من المجتمعات؛ فإنَّ ذلك لن يكون بلا ثمن يدفعه كل من المهني والمستخدَم والمخدِّم والأكاديمي ومتخذ القرار القومي على حد سواء. إلى جانب كوننا سنعيش في مجتمع يعتمد على قلة من الأفراد الأكفياء لمهنة الإعلام بمختلف حقول تخصصات هذه المهنة، والكفاية المقصودة هنا هي القدرة على الأداء الفعلي وفق المعايير العلمية في التطبيق المهني للوظائف التي يقوم بها القائم بالاتصال في كل الوسائل والوسائط والظروف.

(١) الوسائل التعليمية، إصدار كلية التربية ـ جامعة الإسكندرية، قسم المناهج وطرق التدريس والوسائل التعليمية، (٨٥ـ١٩٨٦م)، ص ٣.

إطار نظري:

[أ] إنَّ القضية البحثية في هذه الدراسة هي:

كيف نتمكن من بناء مناهج ومقررات دراسية علمية بناءً يوافق المنطق العلمي، والواقع العملي مع تلبية الحاجات المستقبلية في المجتمع السُّوداني للوصول إلى صياغة جديدة تقيم لنا (الكلية الجامعية المستقبلية)، التي تحقق النجاح المخطط له في إحداث التأثير المطلوب من إجراء عملية اتصالية على متلقين، يحقِّق فيها "المرسل السُّوداني" أهدافه كاملة؟

[ب] الفرضية العلمية فيها تقوم على:

إنَّ تطوير مناهج الدراسة الجامعية في الإعلام وتحديد المقررات للكلية المستقبلية النموذجية، لا بُدَّ أنْ يغطي كل الأطراف التي تشارك في هذه العملية الاتصالية. وإنَّ ذلك لا يتم إلاَّ بتوفير كل الحاجات "المرسل السُّوداني" المحقق لأهدافه في بقية الأطراف المشاركة معه في هذه العملية.

وهذه الحاجات هي معينات نظرية وعملية وأخري علمية تطبيقية، تشكل في مزيجها الواقعي عناصر حيوية في "مكونات العملية الاتصالية المتكاملة الأركان" بنائياً ووظيفياً، في تكامل وتوازن.

ومفهوم "المرسل" الذي سنركِّز عليه باعتباره الخريج من هذه الأقسام والكليات؛ يقوم على أنه الأداة لتحقيق الأهداف الإعلامية، وهي أداة بشرية وربما غيرها، متمثلة في المؤسسات والوسائط والوسائل الاتصالية التي ينطلق منها القائم بالاتصال ويستخدمها. وهنا لا بُدَّ من النظر إلى الخريج المتخصص

من خلال أدواته الاتصالية التي أجادها وتمكن من استخدامها ومن إدارتها أو توجيهها، أو توظيفها وتطويرها بما يناسب حاجة جمهور المستفيدين من هذه الأدوات والوسائل، أو يرضي حاجتهم الاتصالية .

كما سنراعي في اقتراح بناء المنهج الدراسي معالجة من شأنها أنْ تحقق التكامل في البنية والوظيفة من حيث الوسائل التعليمية. ونتناول كيف تشرحها المفردات الدراسية والموضوعات التي تشكل جزيئات من هذه البني في إطار منهجي متكامل الوظيفة من حيث تحقيق أهداف طلاب هذا العلم سواء في الدراسات الإعلامية أو في استيعاب التقانة الاتصالية الضرورية لتلك الدراسات والتي تتم في إطار بنائي تخصصي دقيق أو إطار وظيفي تكاملي وفق القدرات التأهيلية عند الطلاب حين قبولهم لهذه الكليات والأقسام. **وهذه الدراسة البنائية الوظيفية ستتم وفق شروط منها:**

[١] مراعاة أصالة مصادر الدراسة والبحث لعلوم الاتصال في مجالين:

[أ] ثقافة وإطار المعرفة وتكوينها في ذهن القائم بالاتصال، وهو الخريج من هذه الدراسة.

[ب] أصالة المحتوى الاتصالي في الرسالة الإعلامية، ومطابقتها لظروف وحاجات المجتمع السُّوداني من مؤسسات ووسائل إعلامية وجمهور المتلقين.

[٢] تجديد في التخطيط التخصصي للتعليم الإعلامي مع مراعاة الأطر العلمية المتفق عليها والمصطلح العلمي المتعارف بين علماء وخبراء الاتصال.

[٣] الاستشراف للمستقبل عند التخطيط بما يستوعب الحاجات الحقيقية المتطورة أو المنتظرة في سوق الاستخدام أو العمل.

[٤] العمل على تثبيت قدرة التخصص العلمي على الاستقلال المنهجي والبحثي والمهني والحرفي كحقل دراسي مستقل ومتكامل بين أطرافه، لا يستعير في أداء خريجيه لمهامهم المهنية من تخصصات أخري بعيدة عن التخصص الإعلامي المحض.

[ج] المنهج المتبع هو:

❁ إجراء الملاحظة والوصف مع الفحص للبيانات الخاصة بالمقررات الدراسية وفق معيار "التوازن والتكامل".

❁ التوازن من حيث الجرعات المعطاة للقائم بالاتصال "المرسل" واستيعابه للوظائف والمقاصد على مستويات ثلاثة:

المستوى الأول: تجويد أدائه.

المستوى الثاني: تحديد أهدافه من المحتوى الاتصالي .

المستوى الثالث: الوصول لتحديد المشكلات من خلال المقارنة بين التجارب .

❁ التكامل بين أجزاء موضوعات المقرر الدراسي الواحد بما يحقق هدف إعداد المرسل بحسبانه مهيمناً على أطراف العملية الاتصالية ومكوناتها،مع

التطور المنطقي، واعتبار البعدين النظري والتطبيقي في التخصص متكاملين معاً[1].

إذاً سوف نتبع منهج "الملاحظة" باستخدام نسق "التوازن" والنموذج "البنائي الوظيفي" في الاتصال عند المتخرج ومدى تحقق تجويد الأداء المهني، ووضوح تصور الهدف في المحتوى الاتصالي عند القائم بالاتصال في إطار متكامل في "دراسة تنبؤية للاتجاهات"، عند كل من المدرّس والدارس وفي المنهج بشقيه النظري والتطبيقي، تكاملياً بما يحقق تحليلاً لاتجاهات المصادر المعرفية للمناهج، وطرائق التدريس المتبعة،ومواصفات هيئة التدريس وبيئة تنفيذ المنهج والمعينات والوسائل التعليمية ومستوى التلقي عند الدارسين وكيفية تجاوز عقبات التطور والخروج من المشكلات الماثلة الآن.

وعلى ذلك فعند تنفيذ التحليل "البنائي والوظيفي" لابُدَّ من ملاحظة التوازن والتكامل في مناهج ومقررات الإعلام ولذلك سنعمد من خلال مراحله إلى توضيح معدل التغيّر المطلوب،واتجاهات هذا التغيّر، وأدواته لوضع رؤية مستقبلية تطورية بما يحقق تنبؤات علمية مبنية على الواقع وعلى معطياته مع الاحتياط للعوائق المتوقعة أمام تحقيقها.

وعليه نرى أنَّه لا بُدَّ أيضاً من قياس المتغيرات المحيطة بدراسة الإعلام وكيفية تفاعل الدراسة مع هذه المتغيرات التي استجدت عالمياً ومحلياً، ولا يتم

(١) الوسائل التعليمية، مصدر سابق، ص ٣٤-٣٥.

هذا القياس إلا من خلال كشف "الروابط الجزئية" بين المتغيرات وموضوع هذه الدراسة . ولذلك لا بُدَّ من إجراء ملاحظات على مفردات المناهج والمقررات بصورة جزئية لأغراض التطور المستقبلي واستحداث مسارات جديدة للتعليم والتعلم في هذه المقررات لمقابلة المستجدات في البيئة العلمية للإعلام في القرن الواحد والعشرين، والمتلقي الذي يستهدفه والوسائل التي يسخرها، وكفاية وفاعلية هذه الوسائل ومواكبتها من قبل العاملين في حقل التعليم العالي المتخصص عند تخريج المهنيين إليها[1].

وتتم المعالجة بحسبان أنَّ الكليات الجامعية والأقسام مواقع لإنتاج القوى العاملة لا بد لها من الاهتمام بمستوى "الجدارة" في التعيين للوظائف الإعلامية حيث تقوم ببناء المقررات الدراسية وتصميم المناهج، باعتبار أن تحقيق الجدارة هو الطريق المتبع في معظم الدول في التوظيف عموماً وفق نظم الجودة.

لأنَّ نظام الترقي للجدارة عند التعيين يضمن اختيار صفوة العناصر القادرة على القيام بأعباء الوظيفة المحددة. ولجان المعاينات في لجنة الاختيار للخدمة العامة يتبع أسلوباً قياسياً للجدارة عند المتقدمين لشغل الوظائف الإعلامية ولكن هذه اللجان تحصر موضوع "الجدارة" بين الأفراد المتنافسين على وظيفة ما على أساس المفاضلة في القدرات فيما بينهم، دون أن تضع معياراً يحدد حاجز الكفاية.

(١) انظر: أ. د. علي الطاهر شرف الدين: تأصيل العلوم الطبيعية بين مستلزمات النهضة وتحديات العولمة، مقال بمجلة التعليم العالي، العدد الثالث، ٢٠٠٤م، ص ٧-٨.

هذا الأسلوب مع عدالته لا بد من تغييره إلى أسلوب معياري يسبق التنافس على الوظائف لدى لجان الاختيار والاستخدام، وذلك بقيام جهة معتمدة مختصة تضع المعيار السابق الذي يحدد من يدخل هذه المنافسة لشغل الوظائف ومن لا يدخلها، لأنَّ الوظائف ما هي إلاَّ أماكن إنتاج فيها مجموعة من الواجبات والمسئوليات، وهذا هو النظام المطبق في أمريكا مثلاً[1].

منظور تاريخي لتدريس الإعلام وتطوره:

إنَّ دخول علوم الاتصال إلى السُّودان وبداية الاهتمام به بدأ مع استقلال السُّودان في العام ١٩٥٦م، حيث ورث السُّودان من الناحية العملية للإعلام كل موروثات مكتب الاتصال العام التابع للحاكم العام البريطاني الذي كان يشرف على إدارة الوحدات الإعلامية في السُّودان كالإذاعة والتصوير الفوتوغرافي والسينمائي والسينما المتجولة، إلى جانب إحكام تنفيذ قانون الصحافة والمطبوعات على الصحف الأهلية، غير المملوكة للدولة. والمكتب هو النواة الأولى لوزارة الإعلام في السودان. وطليعة الإعلاميين الذين تلقوا دراسات تأهيلية في هذا المجال هم الذين ابتعثوا قبيل الاستقلال في فترة الحكم الذاتي إلى هيئة الإذاعة البريطانية، ثم تبعتهم مجموعات أخرى عقب الاستقلال إلى دول أوروبية مختلفة من الإذاعة والتلفزيون والصحف، حيث تركز معظم الدارسين للاتصال بالتلفزيون على ما قدمته ألمانيا من منح دراسية بحكم نشأة

(١) د. إبراهيم عبد العزيز شيما: العملية الإدارية، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ)، ص ٣٣٦-٣٣٧.

التلفزيون السُّوداني وتركز دراسو الاتصال بالراديو على الدارسة في ألمانيا وبريطانيا وهولندا والولايات المتحدة، وكان معظمهم من الفنيين المساعدين والمشغلين والبرامجيين.

وتركزت دراسات العاملين بالصحف على بريطانيا ثم فرنسا في أوائل الستينيات، بينما توجه معظم العاملين برئاسة الوزارة للدراسة بمصر بعد ذلك إلى جانب بعض العاملين في الإذاعة والتلفزيون وبعض الصحفيين وضباط الإعلام الذين ابتعثوا إلى مصر أيضاً[1].

وكانت جامعة أم درمان الإسلامية هي السابقة في مجال اعتماد دراسة الإعلام والصحافة في إطار كلية الدراسات العربية والإسلامية، ثم صار قسماً بكلية الآداب، وقد أدركت خطورة دراسة الإعلام كعلم قبل غيرها واستعانت في تنفيذ برامجها الدراسية بالأساتذة المصريين من جامعة القاهرة وجامعة الأزهر إلى جانب هؤلاء وإلى جانب الدارسين الذين تلقوا دراسات إعلامية في المؤسسات السودانية ووزارة الإعلام مما ذكرنا آنفاً وقد أسهم هؤلاء بجهد مقدر في ترسيخ علوم الاتصال والاعتراف بها في الدراسة الجامعية السُّودانية، ولهم فضل السبق في هذا المضمار مع الأساتذة المعارين من مصر.

وقد احتذت جامعات عديدة حذو جامعة أم درمان الإسلامية حيث عمدت إلى إنشاء أقسام الإعلام داخل كلياتها أو كليات مستقلة للدراسة الإعلامية بها

(١) انظر: محجوب عمر باشري: شخصيات سودانية (رواد الفكر السُّوداني)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م، ونشرة وزارة الثقافة والإعلام التوثيقية، ١٩٩٥م.

خاصة مع مطلع التسعينيات، حيث دخلت إلى هذا الميدان كل من جامعة الخرطوم بقسم وجامعة الجزيرة بكلية، وجامعة القرآن الكريم بكلية الدعوة والإعلام، وقد سبقت الأخيرة بتقسيم تخصص في علوم الاتصال على أسلوب كلية الإعلام بجامعة القاهرة مع بعض التعديل، ثم تطورت وبنت مناهجها ومقرراتها الدراسية بشكل مستقل وفق أهداف الكلية الجديدة التي قامت عام ١٩٩٢م.

ولكن رغم هذه الجهود كلها في مضمار التأسيس لأقسام دراسية جامعية للإعلام في السُّودان، ظلت الجهود مبعثرة في هذا الجهاد العلمي، والرؤيات متباينة، والأفكار متداخلة، فلا تكاد تتوحد في إطارها العام، ولم يكن مطلوباً في الأصل إلاَّ أن تتباين الرؤى العلمية لتعطي الثراء في الخبرات، لتستقبل مواليد مكتملة النمو والقسمات، متنوعة الألوان والسحنات، في إطارها التفصيلي وفق رسالة وأهداف كل جامعة في إنشاء القسم المختص أو الكلية المعنية فيها.

والجامعات السُّودانية وإن اختلفت أهدافها في المحتوى التعليمي لمناهج كليات الإعلام وأقسامه إلاَّ إنَّها لم تختلف أهدافها في المتعلم الذي سيتخرَّج من مجموعة من التخصصات التي وفرتها. ومن الواضح أنَّ التخصصات الموجودة الآن تستهدف تخريج كوادر متنوعة تحتاج إليها وسائل الإعلام ومؤسساته والهيئات الأخرى المهتمة بالشأن الإعلامي **والتي تستقبل من هذه الكليات:**

- الصحفيين بأنواعهم.
- البرامجيين بأنواعهم.

❁ ضباط الإعلام بوظائفهم المختلفة.

❁ رجال العلاقات العامة ومناديب الإعلام وفنيي الترويج.

❁ أخصائيي الدعوة والاتصال المباشر.

❁ الباحثين في حقول الدراسات الإعلامية ومختصي أقسام المعلومات والتوثيق والإحصاء.

❁ خبراء الاتصال التعليمي والإرشاد والثقافة الجماهيرية.

❁ غير هؤلاء.

وفي مجال مصادر المعلومات الدراسية اعتمدت أقسام الإعلام على المصادر الغربية عامة والأمريكية بصورة خاصة لما تتمتع به في هذا العلم من تطور واعتراف مبكر في الولايات المتحدة قبل القارة الأوروبية كما سنشرح لاحقاً[1].

أمَّا في المصادر باللُّغة العربية فقد كان للترجمات المصرية دور كبير إلى جانب الكتب التي ألفها أساتذة الجامعات المصرية، وقد ساهمت المواسم الثقافية والزيارات التي قام بها معظم هؤلاء المؤلفين إلى السُّودان في السبعينات من القرن المنصرم في التعريف بهذه المؤلفات الإعلامية وكُتّابها لدى الباحثين السُّودانيين والطلاب على حد سواء، وذلك في إطار الجهود التي قامت بها الجامعة الإسلامية في أم درمان في استقدام هؤلاء والتعريف بهم واشتراكهم كأساتذة معارين أو منتدبين أو زائرين لقسم الصحافة والإعلام

(١) من مسح ميداني قام به الباحث للمكتبات بالجامعات السُّودانية، ومن جداول المناهج والمقررات الملحق بها مراجع الدراسة لكل مادة دراسية بالقسم المختص.

بها. إلى جانب المساهمة الفعلية لكثير من المهنيين والإعلاميين من السُّودان الذين ابتعثتهم مؤسسات الإعلام السُّودانية أو وزارة الإعلام بعد عودتهم من الخارج وأساتذة الدراسات الصحفية في الجامعة مما أتاح نقل خبرات واسعة من واقع الممارسة العملية إلى قاعات الدراسة لطلائع خريجي هذا القسم.

ونرى أنَّ ذلك القسم قد أسهم في تطور الرؤية إلى المناهج والمقررات الدراسية في مقبل السنوات بشكل واضح، مما أدى إلى ترسيخ مكانة الدراسات الصحفية والإعلامية داخل الجامعات السُّودانية بجهود فردية وجماعية، ومشاركة علمية بالتخطيط والتوجيه لهذه المناهج والمقررات. وهذه العوامل في مجملها هي التي أسهمت في افتتاح هذا الكم المعتبر من الكليات الجامعية والأقسام العلمية في حقول علوم الاتصال والصحافة والدعوة وغيرها من الدراسات المتكاملة مع هذه العلوم، كما سأوضح من خلال هذا العرض، مع التأكيد على صحة المسار من حيث الكم والكيف فيما تم من تخطيط لافتتاح هذه الأقسام.

ومن هذه العجالة نستخلص ما يلي:

❁ إنَّ النموذج المصري في التعليم الإعلامي هو الذي تم احتذاؤه عند تأسيس أول قسم للصحافة والإعلام.

❁ إنَّ المهنيين المبتعثين من وزارة الإعلام السُّودانية إلى الخارج قد أسهموا بقدر مؤثر في نقل خبراتهم وتجاربهم إلى هذا النوع من التعليم، وتكاملت الخبرة مع العلم إلى حد معقول داخل الجامعات.

❁ إنَّ طلائع خريجي قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية قد شكلوا العصب الرئيسي في تأسيس أجسام جديدة صارت نواة لأقسام علمية أو كليات بالجامعات الأخرى، وكذلك المتخصصين العائدين من البعثات الدراسية بالخارج.

❁ إنَّ المناهج والمقررات قد تأثرت إلى حد كبير بالمؤلفات العلمية الأمريكية خاصة، والغربية عامة ـ نسبة لارتباط تدريس الإعلام في مصر بأمريكا مناهجَ وإعداداً وتأهيلاً لأعضاء هيئة التدريس ـ والمشاركة الفاعلة للأستاذ المصري في تأسيس وتطوير أول قسم للصحافة في السُّودان، قد شكَّل أسلوب التخطيط لمناهج كليات الإعلام وأثَّر فيها.

❁ إنَّ الإعلاميين الحرفيين المتخصصين في دراسات جامعية أخرى وتمرسوا على العمل الإعلامي ونالوا تعليماً عالياً فوق الجامعة في الإعلام بالخارج "في مصر والدول الأوروبية وأمريكا" قد أسهموا في تحديث الرؤية بوضع المواد الدراسية ومفرداتها، مما تحقق فيها من تكامل في المعارف الاجتماعية والعلوم الإنسانية. وقد كان وجود هذا النوع من الأساتذة سانحة طيبة في تطوير مقررات الإعلام. وخاصة تاريخ الإعلام والدراسات الاجتماعية والنفسية واللُّغوية المرتبطة بهذه المقررات أو المواد المتممة للقدرات العلمية عند الإعلامي المتخصص.

❁ ولكن رغم هذه الإيجابيات والإشراقات ظلت هناك إخفاقات ذات أثر لا بُدَّ من تناولها ـ وهي التي سنأتي عليها لاحقاً ـ.

وقد عمدت الجامعات إلى وضع مقررات دراسية وفق خطة كل جامعة في التعليم، ورسالة تلك الجامعة. فالجامعات الإسلامية قد ربطت هذه الدراسات برسالتها الكلية مع مراعاة ما يناسب التخصص من العلوم الشرعية، والجامعات المحايدة أوقفت دراساتها العلمية على المواد العلمية ذات الصبغة الثقافية التي تحمل وجهة النظر المعرفية لتنظيم الحياة وفقها، بالمواد المساعدة التي تدرس عادة مصاحبة لهذه التخصصات مثل: الدراسات النفسية، وعلم الاجتماع، ومبادئ الاقتصاد، والعلوم الإدارية وغيرها. لذلك حدث مفترق طرق بين الرؤيتين لإجراء الدراسات الإعلامية ومستويات هذه الدراسة والبحث فيها، بل ولقد أحدث ذلك انشطار الرؤية عند بعض الجامعات الإسلامية في طريق بحثها عن الحياد العلمي فسقطت في بركة الاستلاب[1].

ورغم أنَّ الدراسات الإعلامية من نوع الدراسات التي تحتاج إلى تنوع في الأدوات التدريسية، وحسن توزيع هذه الأدوات وفق التقسيم التخصصي للمنهج الدراسي، بما يحقق للمعلومات المقدمة للطلاب تطبيقاً واقعياً في الحياة العملية، ويفضي إلى الأهداف التعليمية الأساسية لهذا التخصص مثل إنتاج المهني المقتدر، والإعلامي المؤثر والمساعد التقني الماهر، في الصحافة وفي الإعلام الإلكتروني والاتصال الإعلامي والتعليمي، فإنَّ التخطيط العام لمناهج الدراسات عندنا قد غلب عليها تحقيق الأهداف العامة بإيجاد خرجين

(١) تجربة إلغاء دراسات الاتصال المباشر لأغراض الدعوة بكلية الإعلام بالجامعة الإسلامية.

متخصصين كأولوية أساسية. مع أنَّ هناك فرقاً جوهرياً بين الخريج المتخصص والمهني للقبول لهذه الكليات، وذلك بعدم تطبيق المعايير الجوهرية الضرورية عند توزيع الطلاب للفرقة الأولى بأقسام وكليات الإعلام بالجامعات(١).

إلى جانب ذلك ورغم الاتفاق العام في التقسيم التخصصي لمواد الدراسات الإعلامية؛ إلا أن المدرسة المصرية في التصنيف التخصصي هو الغالب على كليات الإعلام السُّودانية، وهذا طبيعي بحكم الوتيرة التاريخية التي تعرضنا لها.

والنَّاظر المتأمِّل في مقررات علوم الاتصال والإعلام سيراعي انتباهه عدم الاهتمام بالاتصال الإداري واقتصاديات الإعلام كمواد دراسية مكثفة، رغم اعتبار مقررات الإعلام المؤسسي "العلاقات العامة" تخصصاً قائماً بذاته مما جعل مفهوم الاتصال الإداري العلمي مبهماً حتى لدى المتخرجين من تخصص العلاقات العامة.

وقد ذكرنا هذا المثال هنا لوضوحه البين للتأكيد على أنَّ المدرسة المصرية المستمدة من الطريقة الأمريكية مع نجاحها النسبي ظلت بها ثغرات وعيوب أساسية لا بُدَّ من إعادة ترميمها.

وفي المثال السابق أيضاً تعبير جيد عن عدم قدرة بعض تخصصات الإعلام عندنا في تطبيق أدوات التدريب العملي، أو الإجراءات التطبيقية التي يجب أن

(١) يقوم القبول في كليات الإعلام كغيرها على أساس المنافسة وفق المقاعد المتاحة والعدد المتقدم للدخول للكلية، ومعياره الشهادة السُّودانية، وهي خالية من المواد الإعلامية.

يقوم بها الأستاذ عند تقديم المادة. واتضح لنا بعد زيارات بعض أقسام الإعلام أنه لا بُدَّ من تغيير نظام تصميم القاعات عند تدريس بعض التخصصات مثل الصحافة "وخاصة التحرير والإخراج الصحفي" والعلاقات العامة لتكون القاعة أحد أدوات تطبيق المادة الدراسية، بدلاً من نظام الصف التقليدي المعد أصلاً للتلقي، بحيث تتحول معظم الدراسة النظرية إلى مناشط عملية، فيها قدر عالٍ من المشاركة بين الطالب والأستاذ تصل من جانب الطالب إلى ٦٠٪ على الأقل، إذ لا بُدَّ من تصميم صفوف مربعة وأخرى متطاولة، وثالثة مستديرة، تسع الطالب وأدواته ودفاتره وتضعه وجهاً لوجه مع زملائه لأداء أعمال المجموعات الصغيرة، والواسعة أيضاً، وقليل من الجامعات هي التي تطبق هذا النظام الآن.

مثل هذه الأمثلة نذكرها هنا ونوجز أشياء كثيرة لا يمكن التعرض لها في هذه العجالة، ولكنها تمثل آثاراً للتطور التاريخي لتدريس هذه التخصصات في بلادنا[1].

تحليل لتجارب العالمية في مفردات الإعلام:

أولاً: التجربة الأمريكية:

بدأ تدريس الإعلام باعتباره تخصصاً جامعياً له مقرراته الدراسية في الولايات المتحدة الأمريكية مع أوائل سنوات القرن العشرين، بعد أنْ تعقَّدت

(١) من جولة ميدانية لكليات الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان، وجامعة القرآن الكريم، ودبلوم العلاقات العامة بجامعة السُّودان بأم درمان لمعاينة القاعات الدراسية (الباحث).

الصحافة وصارت صناعة ذات فنون متنوعة وتتطلب مهارات عالية في جوانب العمل والمهنة، وكذلك التلفزيون والراديو، وقد بدأ التدريس سنة ١٨٦٩م في كلية واشنطون التي تطورت إلى جامعة فيما بعد.

ولكن أول منهج دراسي لدراسة الصحافة قد دخل التطبيق سنة ١٩٠٤م في جامعة وسكونسن، ثم في جامعة إلينوي، ثم في مدرسة الصحافة بجامعة ميزوري. وقد فتحت أول كلية للصحافة عام ١٩١٢م في جامعة كولومبيا.

والذي يهمنا من بدايات التجربة أنها بدأت بمقررات دراسية اهتمت بتخريج صحفيين محترفين لتغطية حاجة الصحف الأمريكية، وأنَّ دراسة الصحافة قد بدأت في الأصل نابعة من ضرورة فعلية لإعداد مهنيين إلا أنها في عشرينيات القرن الماضي، توجهت مقرراتها الدراسية لاستيعاب القضايا الأخلاقية والثقافية والاجتماعية، فانحرفت عن هدفها التطبيقي المهني.

وفي أمريكا أيضاً ظلت دراسة الصحافة في ارتباط كدراسة داعمة لتخصص التاريخ أو العلوم السياسية إلى أنْ منحت جامعة ميزوري أول دكتوراه في الصحافة عام ١٩٣٤م، ومن هذا المنعطف بدأ ارتباط المقررات الدراسية للإعلام في أمريكا في الاتجاه نحو الاستقلال بالتخصص في الإعلام ليؤكد الاستقلال العلمي له. ومنذ ظهور هذا المنعطف صارت الدراسة الصحفية الاتصالية تنحو نحو تخريج أكاديميين أكثر من المهنيين فانحرف التعليم عن المجال المهني بحكم نشأته وظهوره المتعلق بالمهنية بصورة واضحة. وبحلول عام

١٩٩٠م، صارت الجامعات الأمريكية التي بدأت في منح الدكتوراه في الإعلام قد بلغ عددها عشرين جامعة.

والاستمرار في هذا الاتجاه ظل يعزز فكرة تخريج مجرد باحثين ينتقدون العمل الصحافي ووسائل الاتصال الأخرى وتحليل الأعمال التي تقدمها هذه الوسائل، إلا أنَّ نمو الإعلام الإلكتروني المذهل، وتوسع الحاجة لدى الشركات والمؤسسات للإعلام المؤسسي وهيمنة التلفزيون خاصة على الساحة الإعلامية مع الراديو الـ F.M جعل قضية العودة بالمقررات الدراسية والمناهج العملية إلى الحرفية من جديد تطرح نفسها بقوة وثقة وثبات هذه المرة في الأوساط العلمية بالولايات المتحدة[1].

فظهرت رؤى تطالب بضرورة اضمحلال تدريس الإعلام وعلوم الاتصال والصحافة من خلال المفاهيم السلوكية والنفسية والاجتماعية، وبروز المهنية والدراسات التطبيقية في هذا التخصص، باعتبارها حاجة فعلية، يفرضها منطق البحث العلمي نفسه والقائم على "العلم من أجل الحياة". ولذلك برزت أهمية واقعية في مجال التخصص لأقسام الإذاعة والتلفزيون والصحافة، خاصة بعد ازدياد نفوذ ظاهرة النشر الإلكتروني، وأنْ تذهب الدراسات السلوكية والنفسانية والاجتماعية والتاريخية والسياسية المرتبطة بهذا التخصص إلى

(١) د. عصام سليمان موسى: المدخل في الاتصال الجماهيري، مكتبة الكتابي، أربد، الأردن، ط/١، سبتمبر ١٩٨٦م، ص ١٣٧، ص ١٣٩.

مراكز أو مدارس أو معاهد داخل هذه الكليات تحت مسمى "مركز أبحاث الاتصال" مثلاً.

ومن التجربة الأمريكية نستفيد الآتي:

[١] الجامعات التي لا تزال مترددة عندنا في السُّودان في الاعتراف الكامل بعلوم الاتصال كحقل مستقل ضمن الدراسات الجامعية العليا، عليها المسارعة إلى الاعتراف التام بل الدعم لهذا التخصص، بإنشاء كليات وأكاديميات ذات أقسام بها شعب دقيقة ومدارس تابعة لهذه الكليات والأكاديميات، لإنجاز الدراسة الجادة لعلوم الاتصال التطبيقية منها والنظرية، ومتابعة العمل في تجويد وتعميق مفاهيم هذه العلوم في مدارس ومعاهد بحوث الاتصال، وأنْ تنقل دراسات النقد الفني والتذوق من كليات الإعلام إلى مكانها الطبيعي في كليات الفنون الجميلة.

[٢] يستفاد من ريادة التجربة الأمريكية في تدريس علوم الاتصال، وجود مؤسسة تعترف بالمقررات الدراسية، "وهي مؤسسة مركزية للاعتماد" فإذا لم تعترف بهذه المقررات باعتبارها وافية للحاجات الدراسية للطلاب سواء المستهدف تخريجه للاحتراف المهني أو الباحث في حقول الإعلام؛ فإنَّ الكلية أو القسم المعين لا ينال اعترافاً علمياً بشهادته.

إنَّ في هذا الاتجاه ذروة تحقيق الشفافية العلمية للمساواة بين الدارسين في البرامج الدراسية، مما يجعل إمكانية السماح لأي منهم الدخول في منافسة مع الآخرين لوظيفة ما حقاً عادلاً ومنصفاً. ولذلك لا بُدَّ من تساوي الساعات

المعتمدة والمعايير التفصيلية للمفردات بين أقسام وكليات الأعلام عندنا بعد الآن، وفق مؤسسة اعتماد يتم تمثيل كل الأطراف ذات الصلة بهذا الموضوع فيها.

[٣] توجد في أمريكا مؤسسة اعتراف معتمدة يخضع تدريس الإعلام لمعايير معتمدة الصلة فيها من قبل هذه المؤسسة. وهما في الأصل مؤسستان هما: (هيئة تعليم الصحافة والاتصال الجماهيري (AEJMC)، ومؤسسة مجلس اعتماد تعليم الصحافة والاتصال الجماهيري (ACEJMC)، وهذا المجلس مقره في جامعة ميزوري في كولومبيا.

وإذا صعب علينا هنا في السُّودان أنْ ننجز مثل هذه المؤسسة التي تعتمد المقررات الدراسية، فما علينا إلاَّ أنْ نتجه إلى اعتماد الشهادات التي تصدرها الجامعات والكليات في علوم الاتصال بامتحان مهنة على غرار ما يجري في مهنة الطب أو القانون أو غيرهما بإنشاء "مجلس اعتماد المهن الإعلامية" بحسبانه أعلى سلطة أكاديمية لاعتماد الشهادات الجامعية في التخصص وإجازة حامليها لممارسة المهنة، ليبتعد المتطفلون والهواة عن هذا النشاط الحرفي إلاَّ بحقه. وبذلك فقط سيحتفظ الخريج من هذه الكليات بقيمته المهنية وكرامة علمه الذي يحمله وخصوصية هذا العلم. وهذه مدعاة كافية لجلب الاحترام والتقييم الصائب للكليات والأقسام وما تقدمه من دراسات في نظر المؤسسات العامة والخاصة، وفي نظر الرأي العام الذي هو جزء مهم ومؤثر في هذه المهنة، بحسبان المجتمع هدفاً أصيلاً من أهداف هذه الدراسات.

[٤] إنَّ أهم ما يستفاد من التجربة الأمريكية في تدريس الإعلام هو إدخال هذا النوع من الدراسات كمادة دراسية مشوقة للطلاب نحو التخصص في المدارس الثانوية في الولايات المتحدة مما يقودهم لاكتشاف مواهبهم مبكراً. حيث تصدر الثانويات نشرات صحفية لأغراض التدريب لطلابها بما يقدر بـ (٤٥) ألف نشرة، يحررها أكثر من مليون طالب أمريكي.

وإذا تبنى السُّودان في المقررات الدراسية للمدارس الثانوية الحاسوب والدراسات البيئية؛ فلماذا لا يتبنى الدراسات الإعلامية كمقرر دراسي اختياري فيها؟

ثانياً: التجربة الأوروبية:

إنَّ أوروبا تجربتها لم تكن لتأخذ جدية في مجال تدريس علوم الاتصال والإعلام لولا آمالها في خلق كيان أوروبي موحد، مما حتَّم توحيد الجهود وتطوير الدراسات الصحفية نحو التوحد كهدف أول. وذلك لأنَّ الدول الأوروبية يتباين ويختلف موقفها من تقييم مهنة الإعلام، وتوجد فيها ثلاثة مسارات في تعليم الإعلام الأوروبي:

- مسار لا يعترف بوجود تعليم رسمي كشرط لممارسة المهنة.
- مسار يقوم بالاعتراف بهذا النوع من التعليم بالتدريب أثناء المهنة.
- مسار ثالث يعترف بأن المهنة الإعلامية يمر الطريق إليها عبر الدراسة الجامعية. وهذا المسار يوافق اتجاه هذه الدراسة.

ولذلك ظل أخذ الخبرات المهنية في التعليم بين الحرفيين والمهنيين ذوي الخبرات الطويلة مبدءً مأخوذاً به في أوروبا. وقد أشرنا في التجربة السُّودانية إلى شيء شبيه بهذا المبدأ.

أسست فرنسا المدرسة العليا للصحفيين سنة ١٩٢٤م، ونشأ مركز باريس لتأهيل الصحفيين سنة ١٩٤٩م، ومؤخراً ظهر في إيطاليا معهد ميلان المشهور سنة ١٩٧٧م، ومدرسة الصحفيين الألمانية في ميونخ قامت عام ١٩٥٥م، وهذه المدارس تتعاون مع الجامعات، فتقوم الجامعات باستيعاب خريجيها في تخصصات السياسة والاقتصاد وغيرها. وهناك مدارس أخرى لم تذكر في هذا السياق.

غير أنَّ الدراسات الجامعية في الصحافة والاتصال الجماهيري في أوروبا هي واحدة فقط من طرق تحصيل وتدريس الإعلام هنالك، وهي موجودة بطبيعة الحال. ومما يعوق التدريس في هذا التخصص في أوروبا اهتمام مناهج الجامعات الأوروبية بالطابع القومي في الدراسة، مثل اهتمام الإنجليز في مهارات الطباعة مثلاً، بينما يهتم الفرنسيون باللُّغات الأجنبية للصحافيين كسياسة تعليمية قومية.

وتُعَدُّ الدراسات الإعلامية في ألمانيا أفضل من تلك التي في بريطانيا أو فرنسا عموماً في جانب التطبيق المهني للمهارات الإعلامية فيها. وعلى كل فإنَّ الأوروبيين قد استدركوا أمرهم هذا وبدأوا في التعاون في تبادل الخبرات في تدريس الإعلام عبر ما يعرف بشبكة جوتنبيرغ، والهدف هو دعم أهداف الاتحاد

الأوروبي في هذا العلم والمهن المرتبطة به وكذلك ما يعرف بـ (Intermedia) وهي قاعدة بيانات توفر لأعضاء "اتحاد التدريب الصحفي في أوروبا" آخر المعلومات عن المهن الإعلامية.

إذاً فالأوروبيون أيضاً يعتمدون التدريب من أجل المهنة أساساً لتدريس مواد الدراسات الإعلامية، ولا يهتمون بإجراء البحوث في علوم الاتصال بصورة أساسية.

وبالمقارنة بين التجربتين الأوروبية والأمريكية نرى:

إنَّ دراسات الإعلام في أمريكا بدأت مهنية ولكنها تأثرت بمبادئ ما بعد الحرب الأهلية مثل: الاهتمام بالبحث العلمي المجرد، على غرار النموذج الألماني ومحاولة الارتقاء بالذوق العام مع خدمة المجتمع.

وقد أدخلت هذه المبادئ الدراسات الإعلامية في منعرج العلوم الفلسفية والسلوكية والنفسية، حتى تصور البعض إنها ضرورة لازمة تحتم تدريس هذه العلوم مع هذه المقررات، وليس مجرد مواد مساعدة اقتضتها فلسفة النشأة والثقافة عند الأمريكيين.

ونرى أنَّ ألمانيا هي السابقة في أوروبا، وتبعتها الدول الأوروبية الأخرى بالاعتراف الكامل بهذا التخصص في عقد الثمانينيات متأخرة عنها وبعض الدول في بداية التسعينات[1].

ثالثاً: التجربة العربية:

تقوم التجربة العربية على إعطاء الدروس في المهن الإعلامية في المواد ذات العلاقة في مهارات المهنة لمدة أربع سنوات، ويمنح الطالب بعد إتمام هذا البرنامج بكالوريوس في الإعلام أو الصحافة أو الاتصال مع تباين في المسميات. إلاَّ أنَّ الارتباط الثقافي الاستعماري قد أثّر بشكل بالغ في بناء المناهج الدراسية للكليات والأقسام العربية، حيث أخذت دول شمال إفريقيا العربية مثلاً النمط الأوروبي، الذي ينمو في اتجاه أخذ الطالب لتخصص فرعي من علوم الاتصال مع الاهتمام بالتدريب المهني في التخصص، ونحن في هذه المجموعة "السُّودان" لأننا قد حذونا النموذج المصري المرتبط بالثقافة اللاتينية، وكذلك المغرب.

أمَّا دول الخليج والسعودية فقد اتجهت إلى النموذج الأمريكي الذي يخرج الطالب بتخصصين: الأول عن الإعلام، والثاني تخصص مساند ذو صلة مثل

(١) Al Menayes, j (١٩٩٥) A comparative look at communication education in the unit states, Europe and the middle east, Arab Journal for the humanities (١٤) ٥٠. Winter.

علم الاجتماع أو غيره. إلاّ أنَّ البرامج الدراسية العربية كلها اجتمعت في اهتمامها في التدريب على المهارات المهنية إلى جانب الدراسة النظرية.

فإذا تأسست برامج دراسة الصحافة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٣٥م؛ فإنَّ قسم الصحافة في جامعة القاهرة لم يقم إلاَّ في العام ١٩٥٤م. ثم نشأت أقسام جامعة بغداد، وجامعة أم درمان الإسلامية، وجامعة تونس، ولبنان، والجزائر، في منتصف الستينات[١].

وفي السبعينيات بدأت الجامعات العربية تستخدم مصطلح "علم الاتصال" للتعبير عن الدراسات الإعلامية. وشهدت بداية تطورات تدريس مناهج الدراسات الإعلامية نشأتها في داخل بنية كليات الآداب، وفي بعض الجامعات مثل: جامعة القاهرة، جامعة أم درمان الإسلامية، الجامعة اللبنانية؛ صار التخصص في مستوى الكلية ثم لحقت بها جامعة القرآن الكريم، وجامعة الجزيرة وغيرها. على أنَّ بعض الجامعات تدرس مقررات الإعلام في معهد الصحافة أو الإعلام أو الدعوة، وأخرى اختصرتها داخل قسم بالكلية[٢].

وهنالك نماذج تدريس في التطور الرأسي للتخصص عند الطلاب في ليبيا والجزائر والقاهرة يعتمد الاتجاه على دراسة عامة في علوم الاتصال لمدة عامين، ثم يبدأ التخصص من السنة الثالثة.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع نفسه.

وتعود أسباب هذا التطور الرأسي في التخصص في بعض البلدان إلى نقص أعضاء هيئة التدريس أو ضمور الساعات المعتمدة أو سعة المتطلب العام أو مغايرة أسلوب التقسيم المدرسي للتخصص في الجامعة المعينة، بما يؤثر على عدد المواد من حيث القلة أو الكثرة وبالتالي على الساعات المعتمدة لهذه المواد.. إلخ.

هناك جامعات عربية أخذت بنظام المقررات الثاني والساعات المعتمدة، ولكن جامعات أخرى مثل: جامعة الكويت، أو الجامعة الأمريكية في بيروت تفضل أنْ تعطي الطالب حرية في اختيار المواد التي يريد دراستها، ليدرسها وقتما يشاء أثناء فترة دراسية في الجامعة وفق اهتمامه ورغباته وإمكاناته. ولكن هذه الطريقة تتناقض مع أوضاع الجامعات العربية والسُّودانية لعدم توفر عدد كافٍ من أعضاء هيئة التدريس، بحيث يتم توفير البرنامج الدراسي وتوفير الوقت الذي يرغب الطلاب في دراسته وفي أي فصل يختاره، ولذلك فإنَّ اعتماد مثل هذا النظام فيه تحدٍ كبير إدارياً وأكاديمياً[1].

وهناك اتجاه ثالث في الدراسات الإعلامية المرتبطة بالدارسات الإسلامية مثل: جامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة أم درمان الإسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة القرآن الكريم. وتقوم هذه الدراسات على فلسفة نشر الثقافة الإسلامية بوسائل الإعلام وإتقان القائمين على هذا الأمر بفنون الاتصال

(١) مواقع جامعات: قطر، الكويت، المدينة المنورة، وأم القرى، على الشبكة الدولية للمعلومات، ٢٠٠٣م.

وعلومه. والنقد الموجه لهذا الارتباط من قبل معارضيه ضعيف الحجة لأنه يقوم على افتراض الفصل بين المخزون المعرفي للثقافة التي يحتاج إليها القائم بالاتصال وبين فنون وأدوات الاتصال، وإتقان هذه الفنون وتلك الأدوات.

ولذلك نرى أنَّ هذا الربط ضروري ولا بُدَّ منه، بل مطلوب من الآخرين أنْ يحذوا حذوه بالضرورة حتى لا يحدث تناقض في المفاهيم الفكرية بين الإعلاميين في بلد واحد، وقد واجهت هذه الدراسات المرتبطة تحدي تدخل قوة خارجية لإيقافها في دول عربية وتمكنت من تأجيل تدريس الإعلام لمثل هؤلاء الطلاب إلى ما بعد التخرج، مما يعني نفي الدراسة الإعلامية عن الدراسة الإسلامية، ونموذج النفي العكسي أيضاً قد حدث عندنا في السُّودان جزئياً في كلية واحدة على الأقل[1].

ومعظم الجامعات العربية والسُّودانية تستخدم اللُّغة العربية لتدريس مواد الإعلام ما عدا الجامعات التونسية والجزائرية، حيث يدرس التخصص بالفرنسية، وهناك مبررات عملية لاستمرار التدريس بالفرنسية مثل: صدور عدد من الصحف باللُّغة الفرنسية في تلك البلاد، وكذلك صدور الدوريات العلمية بالفرنسية، وكذلك الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية في القاهرة حيث تقدم المقررات باللُّغة الإنجليزية فيها.

(١) Thomas, Jean: Primary & secondary Education, Education Bulletin, Cairo, November. ١٩٦٧, p.p ٩٧-٩٨>

مقترحات:

مما سبق من تجارب أجنبية وعربية ومحلية؛ نستطيع القول: إنَّ الظروف التي نشأت فيها المناهج الدراسية في علوم الاتصال والإعلام في العالم وفي إقليمنا قد أفرزت آثاراً مهمة على هذه المناهج وفق الزمان الذي أُنْشِئت فيه الكليات أو المعاهد والمدارس أو الأقسام، وكذا الحاجة المهنية، والضرورات الأكاديمية، والأوضاع المصاحبة لكل هذه المدخلات، وما يستفاد من هذه التجارب نجمله في **المقترحات الآتية لبيان العلاقة بين المقررات والحاجة المهنية والضرورات الأكاديمية:**

[١] ضرورة تنسيق في المعايير والقواعد التي تحكم وضع المناهج وطريقة بنائها، وتفصيل المفردات وإقرار المصادر بين الجامعات، لتوحيد تلك المعايير وتفصيل المناهج وفق الحاجات العلمية.

[٢] التنسيق بين المهنيين الإعلاميين والخبراء، وبين الأكاديميين والباحثين، والمدرسين والمدربين، بتقنين علاقة تعاون واضحة المعالم بين المؤسسات الجامعية، والمؤسسات الإعلامية المستفيدة من الخرجين.

[٣] حل معضلة التكلفة العالية لتدريس تخصصات علوم الاتصال، لارتفاع تلك التكلفة التي تحول دون استجلاب أو تركيب أو تشغيل تقنية عالية، تحتاج لموارد مالية لأغراض التدريب والتطبيق.

[٤] تأهيل الأعداد الكافية من أعضاء هيئة التدريس، المؤهلين في تخصصات علوم الاتصال المتنوعة بما يغطي حاجة البرامج الدراسية والتدريبية، ورفع قدرات تدريبهم للطلاب.

[٥] ملاحظة عدم الكم الكافي من المراجع والبحوث في الدراسات الإعلامية باللُّغتين العربية والأجنبية، مع الاهتمام بالمراجع والمصادر العربية في هذه العلوم، لأنَّ عدم الاهتمام بها يعوق تطور المقررات من حيث التأليف العلمي وتطور القدرات التدريسية للأساتذة وتدني قدرات التلقي لدى الطلاب، ولا بُدَّ من تأهيل أعضاء هيئة التدريس في اللُّغة الأجنبية[١].

[٦] العمل على إنتاج الكتاب المقرر في كل مادة وتأليف الكتب المساعدة في إطار تأليف جماعي "عبر لجان تأليف مشتركة" بين الجامعات بحيث يحصل الطالب على المرجع الشامل لمحتوى مفردات كل مادة بما يغطي موضوعها بالكامل.

[٧] وإلحاقاً بالبند السابق لا بُدَّ من برامج تعاون تدريسية بين الجامعات في مجال المقررات الدراسية، وتبادل الخبرات والتجارب، وتطبيق نظام الأستاذ الزائر فيما بينها.

(١) أوضحت إحصائيات المكتبة المركزية والمكتبات الفرعية عدم وجود مراجع باللُّغة الأجنبية في التخصص ما عدا مراجع المصطلحات والقواميس.

[٨] استفادة من التجربة الأوربية ينبغي توفير قاعدة بيانات إلكترونية مشتركة عن علوم الاتصال بين الجامعات عبر الحاسوب لتعزيز التعاون بين أعضاء هيئة التدريس بها، والتفاعل بين طلاب الجامعات في حقل التخصص.

[٩] لا بُدَّ من صياغة بناء إداري وقانوني معترف به يشكل قيام مؤسسة لاعتماد الشهادات التي تصدرها مؤسسات التعليم العالي في علوم الاتصال، وتجيز الخريج لممارسة المهنة.

[١٠] السعي لفتح العلاقة المغلقة بين القطاع الخاص والجامعات في مجال الاستثمار في استخدامات الإنتاج الإعلامي وتكنولوجيا الاتصال، والتقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي من خلال الميزانيات المعتمدة للجامعات، وكذلك فتح علاقات أوسع مع المنظمات الدولية للعون الأجنبي والجامعات الأجنبية لتبادل الخبرات والزيارات، والاستثمار في قطاع الإنتاج الإعلامي والتأهيل للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس والمدربين والتقنين على حد سواء.

[١١] التوسع في المواد المساعدة لمقررات الإعلام من العلوم الاجتماعية ذات الصلة والارتباط الوثيق بها مثل: اللُّغات، والتنمية الاجتماعية، والعلوم السياسية، والدعوة، والثقافة الإسلامية وغيرها.

الرؤية المستقبلية لمناهج الدِّراسات الإعلامية
(المشروع النموذجي المقترح)

بناءً على ما سبق وحتى نستطيع بناء مناهج، وإقرار مفردات دراسية وتحديد مصادر للدراسة الجامعية في الإعلام عندنا يلبي حاجات المجتمع المستقبلية، في واقع دولة نامية مثل السُّودان. علينا أنْ نعمل للتخطيط لتنفيذ "كلية نموذجية مستقبلية" تحقق أهدافنا من تخريج متخصصين في دراسات الإعلام في جامعاتنا. وذلك لا يتأتى إلاَّ وفق مسارات عملية قابلة للتنفيذ في إطار محدد هي:

أولاً: العمل على أنْ تغطي المقررات والمناهج المنتظرة لحاجيات "القائم بالاتصال"[1] في مجتمع له أهدافه المرسومة، وهي حاجات فكرية ونظرية وثقافية وتطبيقية وحاجيّة لانتقال الخبرات من الخارج إليه.

وتحديد هذه الحاجات يتم بتحديد كل متطلبات التعلم والتأهيل للدارس في تجويد الدور المنوط به إزاء كل جزء من أجزاء العملية الاتصالية، وهو تحديد لا بُدَّ له من تلبية كل المعارف النظرية والعملية التي يحتاجها خريج كلية الإعلام بعد مغادرته فناء الجامعة في تطوير المهنة. ويمكن أنْ نحددها فيما يلي:

- الثقافة النظرية اللازمة للنجاح المهني عند المرسل.

(١) المعني بالقائم بالاتصال هنا: الخريج الذي سوف يقوم بهذه الوظيفة في المستقبل بمؤسسات الإعلام بحيث يتم تأهيله بمقررات دراسية تعدّه للقيام بأعباء هذه الوظيفة الإعلامية حسب تخصصه في الوسيلة المعينة. بمعنى أنْ يتم التركيز على الإعداد المهني أكثر من التركيز على تخريج باحثين لهم رؤى فلسفية وفكرية في أنشطة وسائل الإعلام.

❁ الثقافة الفكرية المعينة له كمصدر للمعلومات والأفكار والرؤيات.

❁ الممارسة التطبيقية المحققة للكفاءة العالية عند ممارسة المهنة في الوسيلة التي تخصص فيها، والإلمام بكافة تفاصيل تقانة تلك الوسيلة.

❁ النجاح في دمج الثقافتين النظرية المهنية، والفكرية المكونة لوجهات نظره في الحياة عند صياغة الرسالة، وعند تصميمها الفني والتقني.

❁ إكسابه القدرة الفاعلة لكسب ثقة جمهوره "المتلقي" والإلمام بظروفه وحاجاته وتلبية تلك الحاجات.

فإذا استطعنا أنْ ننجز ما سبق تحديده في النقاط الخمس أعلاه يمكننا حينها أنْ ندَّعي أننا قد وفرنا نسبة معتبرة من حاجات المرسل السُّوداني، المحققة لأهدافه عندما يقوم بعملية الاتصال مع الأطراف المتممة لهذه العملية. فتكون الرسالة الاتصالية التي يقوم بها خريج هذا التخصص قد بلغت غاياتها ومقاصدها، وتكون الوسيلة قد قامت بدورها ووظائفها، وعندها فقط يمكن للجمهور "المتلقي" أنْ يجني ثماراً من تأهيل كليات الإعلام لهذا المرسل، بحيث يشكل التأهيل الوظيفي النظري ٧٠٪، والتأهيل الفني والتقني ٣٠٪ من المنهج الدراسي الذي يدرسه.

ثانياً: العمل على توفير المعدات أو التقانة اللازمة لتأهيل نوع آخر من أنواع "المرسل" في جامعاتنا، وهذا النوع يُعَدُّ جزءً أساسياً من فريق العمل الذي يقوم بأداء وظيفة القائم بالاتصال في المؤسسة الصحفية والإعلامية.

هذا النوع هو التقني المتخصص الخريج من كلية الإعلام حيث لا بُدَّ أنْ تتبنى كليات الإعلام إنشاء أقسام تقنية فيها بعد اليوم، ولقيام هذه الأقسام الجديدة لا بُدَّ من تعريف جديد لنظام القبول لهذه الكليات، بحيث تفتح أبوابها لخريجي الشهادة السُّودانية الثانوية من القسم العلمي لتدريس هؤلاء في قسم مستقل في كلية الإعلام دراسات تقنية متخصصة في التقنيات الإذاعية المرئية والمسموعة بنوعيها في كل مراحل الإنتاج الإذاعي المرئي والمسموع والبث والإرسال، وما يتخلل هذه المراحل من أنشطة تقنية وهندسية، بحيث يكون هذا القسم تخصصاً مستقلاً يمنح بكالوريوس التقنيات الإعلامية في التخصص المعين وفق الفروع النظرية الموجودة في كل من الإعلام والصحافة كوسائل.

ومعلوم أنَّ خروج هذه التخصصات الهندسية من كليات وأقسام الهندسة الإلكترونية إلى كليات الإعلام يتطلب جهداً عظيماً في إنشاء الورش اللازمة والمعدات التدريبية والتعليمية وأعضاء هيئة التدريس ونقلهم إلى هذه الكليات التي هي مكانهم الطبيعي لتكامل أدوار المهندسين والفنيين مع أدوار المرسل الإعلامي، بحيث تكون الدراسة النظرية لطالب التقانة الإعلامية ٣٠٪ من تلك الدراسات الإعلامية التي يتلقاها الصحفي والإذاعي أو ضابط العلاقات العامة أو المعلن، بينما تكون ٧٠٪ من المقررات التي يدرسها هي مقرراته الهندسية والتقنية والفنية.

ولا بُدَّ من التنبيه لأهمية تلاقح الخبرات والقدرات بين هذين النوعين من الطلاب عند وجودهم في كلية واحدة جنباً إلى جنب في إثراء الثقافتين

الصحفية والتقنية عند الطرفين، بما يؤهل للحقول العملية في المؤسسات الإعلامية ذلك الفريق المتكامل المنسجم فكرياً ونظرياً وتطبيقياً منذ وقت مبكر، من خلال نظام تعليمي يخدم الحقول العلمية والإنتاجية فعلاً في علاقة متكاملة الأدوار بين الطرفين[1].

ثالثاً: الكلية المستقبلية إذاً ذات شقين "تقاني عملي واتصالي نظري" ومثل هذه الكلية تتطلب إلى جانب إعداد المعدات الهندسية ورش التجارب والتدريب التطبيقي؛ إعداد مكتبة علمية "نظرية وتطبيقية" في مجال علوم الاتصال ومجال تكنولوجيا الاتصال بتنوع علومهما وموضوعات المواد الدراسية فيهما. وهذه المكتبة لا بُدَّ أنْ تكون عربية في الأساس مع متابعة الدوريات الأجنبية في هذه الموضوعات خاصة في مجال التكنولوجيا والإنتاج الإعلامي، ويحتاج ذلك لاشتراك واسع في الدوريات الأجنبية والعربية على حد سواء.

رابعاً: ولا تغفل هذه الكلية عند إعداد تقنيي الاتصال أنْ تتيح الفرص لخريجي المعاهد الفنية والمدارس الصناعية ومراكز التدريب المهنية والمؤسسات التعليمية النظيرة هذه من التمكن من دراسة الأنشطة التكنولوجية الفرعية في إطار دبلومات تقنية لتخريج الكوادر الهندسية المساعدة مثل: المهندس التقني ـ المساعد الفني ـ المشغل OPERATOR في فنيات التحرير الإعلامي والصحفي والإلكتروني والإخراج.

(١) نظام القبول الحالي لا يولي اهتماماً لمواد في الشهادة السُّودانية مثل: الفيزياء والدراسات الهندسية عند قبول الطلاب لكليات الإعلام.

خامساً: الكلية المستقبلية لا بُدَّ أن تفرد التخصصات ذات الطابع الثقافي التي تحمل وجهة نظر في الحياة والمجتمع، وذات الصبغة الفكرية أو تلك التي تقدم خبرات كلية وعامة في مهنة الإعلام لا يمكن الاستغناء عنها ولدراسة أي مناشط إعلامية ترفع المستوى التقني أو الاتصالي، ولا بُدَّ لها من أنْ تفرد لمثل هذا النوع من "الدراسات ذات الصلة" بقسم علمي أو شعبة دراسية وذلك مثل مواد: دراسات الجمهور "كالإحصاء، والرأي العام، السياسة، علوم الاجتماع والنفس، اقتصاديات الإعلام، الإدارة الصحفية، الدعوة والثقافة الإسلامية".... إلخ

ويقوم هذا القسم بتقديم دراسات تكاملية مترابطة مع علوم الاتصال، بحيث تكون حقلاً تخصصياً قائماً بذاته لتخريج خبراء في هذا المجال وليس مهنيين، دون إغفال وجود هذه المواد الدراسية ضمن مفردات مناهج الأقسام والشعب الأخرى في كلية علوم الاتصال والدراسات الإعلامية.

سادساً: لا بُدَّ أيضاً من اهتمام الكلية المستقبلية بقيام تخصص قائم بذاته لدراسة "اللُّغات والترجمة الإعلامية" بحيث يتخصص طلاب هذا القسم من الفرقة الثانية أو الثالثة في اختيار لغة أجنبية واحدة للتخصص فيها على أنْ يكون الطالب قد أخذ جرعات كافية اختيارية من الفرقة الأولى في صورة مواد يدرسها ليتأهل لهذا القسم والنجاح فيه، مع دراسات تطبيقية مكثفة في اللُّغة العربية ومهاراتها وعلومها ويمكن عقد امتحان جدارة للقبول بمثل هذا القسم.

سابعاً: يتطلب قيام هذه الكلية تعاوناً فعلياً بالمشاركة بين مؤسسات الإعلام الوطنية، والشركات الأجنبية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص والعامل في الإنتاج الإعلامي، لتأسيس مركز ضخم للاستثمار في مجال الإعلام، تشترك فيه كل الجامعات السُّودانية برأسمال الإنشاءات، والأطراف الأخرى بالتأسيس التقني والهندسي والتدريب للمدربين والتقنيين الذين سيشكلون نواة هيئة التدريس في الأقسام التطبيقية في الكلية المستقبلة.

ثامناً: عند منح الدرجة العلمية الجامعية، أو الشهادة المتوسطة أو الدبلوم الإعلامي التقني لا بُدَّ من توضيح تفاصيل المواد الملحقة بالشهادة الجامعية آيّاً كانت درجتها، بتصنيف المواد النظرية في صحيفة، والمواد التطبيقية العملية في صحيفة أخرى، وفي هذا الإجراء الذي تقوم به الكليات مع أمانات الشؤون العلمية تقوية للثقة بين المخدم والمؤسسات التعليمية وجهات الاعتماد الأعلى لشهادات البكالوريوس خاصة في التدريب التطبيقي.

تاسعاً: يترتب على قيام الكلية المستقبلية بالشروط المذكورة آنفاً خروج كل العناصر غير المتخصصة من وظائف الإعلام بمختلف أنواعه بحيث لن تستوعب المؤسسات الصحفية والإعلامية إلاَّ دارسين متخصصين ذوي تأهيل مهني معترف به لا ينافسهم في عملهم إلاَّ أنْ يتنافسوا فيما بينهم.

عاشراً: لا بُدَّ من تأمين كل الجامعات واعترافها وتسليمها بمعيار مشترك للحد الأدنى المطلوب في التخصصات التي تقدمها كلية المستقبل، بحيث يتم وفق الاتفاق على هذا المعيار العلمي في المقررات الدراسية وبناء المنهج العلمي

قيام "مجلس معترف به للمهن الإعلامية والصحفية" يعتمد شهادات الإعلام تماماً كما يحصل في الطب والقانون وغيرهما.

وبتحقيق الشروط السابقة في الكلية المنتظرة يمكننا تحقيق المزيج الواقعي للعناصر الحية في العمل الإعلامي، في صورة دراسات تفصيلية تقدمها دراسات ومناهج دراسية متكاملة التأليف العلمي المناسب لهذا التطور الأكاديمي في بنية كليات الإعلام، يقوم بها أساتذة الإعلام ومهندسو الاتصالات والخبراء ذوو الصلة لإقامة المكتبة التي تضم الكتاب المقرر لفرق الدراسة بكل قسم وشعبة، والكتب المساعدة بتوفيرها بالثمن أو بدونه بين يدي الطالب، والكلية الجديدة تهدف على إقامة بناء علمي وتعليمي مكتمل التخصصات، بما يلبي الحاجات الوطنية في سوق العمل الإعلامي، مع مراعاة التوازن بين سوق العمل وأعداد المتخرجين من كل قسم تخصصي، بما يحقق إشباع حاجات التوظيف في كل تخصص مع مراعاة نسبة النمو في القطاع الإعلامي المعين في القطاعين العام والخاص سنوياً بتنسيق القبول وفق الاحتياجات الفعلية.

على أنَّ على الكلية أنْ تهتم بوضع مفردات تفصيلية خاصة لمواد التدريب التطبيقي لطلاب الإعلام النظري بغرض إجراء التطبيقات التي تفيدهم في إنجاز تخصصاتهم بقدر عال من النجاح والتفوق مع التقيد بنسبة ٣٠٪ المحددة للنظريين، لأنَّ هذه المواد هي التي ستظهر في تفاصيل شهادات التخرج في صحيفة منفصلة عن المواد النظرية، ويؤخذ القياس فيها بامتحانات

شفهية أو تطبيقية أو إنجاز مشروع تخرج حقلي يعرض للتقويم العلمي من قبل هيئة التدريس.

ويمكن أنْ تشتمل مقررات التدريب لطلاب الدراسات النظرية إجراءات أخرى بالنسبة للمواد "نصف النظرية" التي تشمل جزءً تطبيقياً، وذلك باستخدام نظام البطاقات التراكمية من الفرقة الأولى إلى ما بعدها أو من سنة التخصص الأساس وما بعدها، وهي ترصد تراكم ونمو الخبرة التطبيقية عند الطالب في كل فصل دراسي على سبيل المثال.

حادي عشر: على أنَّ الأهداف العامة للمنهج الدراسي في علوم الاتصال لا بُدَّ من أنْ تتحدد وفق حقول الدراسات التخصصية التي تسعى الكلية لتأهيل الطالب إليها، إذ لا مناص من تعريف الأهداف الرئيسية للعملية التعليمية في هذه الكليات في الصفحات الأولى من "الدليل الدراسي" للكلية، وتحديد الترتيب المنطقي العلمي من الكليات العامة إلى الجزئيات التخصصية بحيث تسبق الأهداف العامة للمنهج الأهداف الخاصة والفرعية التي تبنى على الأولى، وتحديد أساليب الاختبارات والساعات المعتمدة خاصة للتدريب العملي، والعمل الحقلي، والنشاط التطبيقي ومشاريع التخرج، والبحوث الميدانية والزيارات التدريبية والرحلات العلمية.

عند التخطيط للمناهج لا بُدَّ وأنْ يشمل الوسائل الفنية اللازمة لتقويم الأهداف الدراسية في كل تخصص، بحيث يمكن التحكم علمياً وعملياً في النمو

الدراسي للمتخصص في كل قسم من الأقسام، وفق مسار محدد المعالم والمحطات المناسبة للمراجعة والقياس والتقويم[1].

وإننا نحتاج أنْ نتوقف بشأن مقرراتنا الدراسية عند الاختبارات وتفسير نتائجها، لأنَّ الطالب الخريج قد يمنح درجة الشرف ولكنه في الواقع العملي بعد التوظيف يعطي عطاء دون المتوسط، بينما يقوم المتحصل على تقدير "جيد" مثلاً بأداء ممتاز ومتفوق، مما يعني أنَّ الدراسة النظرية لا تعطي في سوق العمل التفوق المهني أي اعتبار وإنما تعطى الدرجات المتحصلة على قوة الذاكرة ومتانة الاستظهار والحفظ للمقرر الدراسي في عقل الطالب دون حساب لأي مستوى لقدراته التطبيقية لما حفظه.

وعلى هذا لا بُدَّ من نظرة جديدة تعطي الاعتبار المتقدم للكفاية التطبيقية، ودون اعتبار لهذا العامل فإننا نغفل عاملاً مهماً في تحليل المناهج، وهو واحد من أركان هذا التحليل وهو معدل القابلية للتنفيذ التطبيقي لمحتوى المقرر الدراسي.

إنَّ ضعف المواهب أو عدم قياسها، وعدم وجود اختبارات ذكاء وبقية الاستعدادات الأخرى عند اختيار طالب الإعلام يطرح بقوة ضرورة وضع مواد تأهيلية في هذا التخصص في الشهادة الثانوية للحصول على الطالب المستهدف، ولإقصاء طلاب الفنون الجميلة وكليات الموسيقى الذين يزاحمون بموهبتهم مع عدم وجود تخصص علمي في الإعلام لديهم. فخريجو الدراسات

(١) Thomas, Jean، مرجع سابق، ص ٦٨.

الإعلامية وعلوم الاتصال الآن في حاجة إلى أن يقوم مجلس اعتماد شهادات المهن الإعلامية.

ثاني عشر: إنَّ كلية المستقبل هي كلية إعلام إنتاجية تمول مناشطها الدراسية بأعمال طلابها والشركاء، وتتيح الفرص للناضجين لتطوير مهاراتهم التقنية ونقل خبراتهم لبقية الطلاب مقابل حصولهم على مؤهلات علمية فيما يبرزون من براعة ومواهب من مناشطهم الإعلامية التي يمارسونها.

ثالث عشر: نفضّل في مقررات كلية المستقبل أنْ تكون معتمدة للاتجاه المرن في المناهج (Flexible) وليس الاتجاه المحدد (Strict)، بحيث تكون أدلة الكليات مجرد مؤشرات تقود العمل العلمي مع مرونة تطوير المفردات لمقابلة التطورات السريعة في التقانة وفي أبحاث الإعلام. وفي هذه الحالة سيجد المدرسون والأساتذة والمدربون الحرية كافية لتطوير المنهج الدراسي، وهذه المرونة تقتصر على المواد الدراسية التي ليس لها طابع الثبات أو الدوام، ولا بُدَّ من وضع امتحان منافسة لقياس القدرات لأغراض تشعيب الطلاب في تخصصات "الكلية المستقبلية".

رابع عشر: لا بُدَّ من تشعيب الأقسام إلى شعب دراسية فرعية في التخصصات المهنية التي تحتاج إلى تفريع أدق، وهي شعب غالباً ما تكون في الفرقة الرابعة والخامسة إذا تطلب الأمر. مثل تخصص الإعلام التعليمي الذي يجب أنْ يخرج من كليات التربية إلى الإعلام، والإرشاد الزراعي من كلية

الزراعة إلى هذه الكلية، وهكذا تجتمع عمليات الاتصال التعليمي أو التنموي كلها في تخصص واحد في السنة النهائية أو السنة الخامسة الإضافية.

مثل هذه المقترحات "مقترح تخصص الإعلام التعليمي" بإنشاء أقسام دراسية تمثل احتياجات واقعية في مجتمع دولة "كالسُّودان" نامية لم تلتفت إليها الدول العربية حينما أخذت نماذج التقسيم التخصصي من الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية. والمناهج الدراسية في الدول النامية من الضرورة بمكان أنْ تلبي احتياجات المجتمعات المحلية والحضرية والريفية فيها حيث لا يكفي مجرد إدخال مواد مثل: تنمية المجتمع أو علم النفس الاجتماعي، أو مادة كالتنمية الريفية، فمثل هذه المواد مع أهميتها لا تغطي احتياجات الإعلامي في دولة "تحت النمو" مثل السُّودان، إذ لا بُدَّ من أنْ ينشأ تخصص مستقل للإعلام التنموي ويضم داخله الإعلام التعليمي ويحوي داخله الإعلام التنموي، أو يستقل كل واحد منهما عن الآخر حسب الحاجة.

أمَّا الجامعات ذات "الرسالة الخاصة" إلى جانب الرسالة العامة التي تحملها مع مؤسسات التعليم العالي، فعليها أنْ ترعى هذه الرسالة الخاصة عند بنائها لمفردات المواد الدراسية، أو إدخال المواد المساعدة في كلية الإعلام أو أقسامه[1].

(١) المقصود هنا: أنْ تعالج كليات الإعلام قضايا الدراسات الإسلامية في إطار نظم الاتصال الدعوي، وكذلك تقدم برامج اللُّغة العربية مقرونة مع لغة الإعلام، مع الاستفادة من لغة القرآن الكريم وعلم التجويد في مهارات الاتصال اللفظي عند الطلاب وغير ذلك.

خامس عشر: التجربة التي قامت على مزج علوم الاتصال بعلوم الدعوة أثبتت نجاحاً كبيراً لتطابق المصادر المعرفية أو تكاملها، وتقارب مناهج الدراسات في الاتصال المباشر والدعوة مما أضاف حقلاً خصيباً إلى الدراسات الإعلامية على المستويين:

[١] المستوى الأول هو مستوى التأهيل "القائم بالاتصال" بثقافة إسلامية كثيفة معمقة لمناهجه ومطوره لأفكاره ورؤياته عن الحياة والمجتمع.

[٢] إثراء المحتوى الاتصالي للرسالة الإعلامية بهذه الثقافة إلى جانب فنيات ومهارات وأساليب الدعوة إلى الله والمناهج المستخدمة في هذه الدعوة باعتبارها وظائف أساسية من وظائف الاتصال في مجتمع المسلمين.

وإلى جانب هذين المستويين يزيد من أهمية هذا "المزيج الدراسي" كونه من حيث القيم والإطار المعرفي يعتبر قاسماً مشتركاً مهماً للوصول لأهداف الاتصال بحسبان أنَّ هذه القيم التي في معارف العلوم الإسلامية تمثل إطاراً دلالياً مشتركاً يفيد في بلوغ الرسالة الإعلامية أهدافها ومقاصدها وعلى الجامعات والأقسام التي لم تعتمد بعد "مناهج وأساليب الدعوة، أو لم تعتبر وسائل الدعوة ومؤسساتها وسائط إعلامية اتصالية" أنْ تراجع هذا الموقف بحسبانه مطروحاً من أدائها الأكاديمي ونقصاً من هذا الأداء لا بُدَّ من النظر لاستكماله، وبداية إنجاز هذا المطلب هو إثراء المكتبة "سواء كانت مكتبات الكليات أو المكتبة الرئيسية" بمصادر في الدراسات الدعوية ودراسات الإعلام الإسلامي،

وكتب الثقافة الإسلامية، والعقيدة، وعلوم القرآن، والسيرة، وعلوم الحديث وغيرها من المصادر الأصلية.

خلاصة:

إيجازاً وبناءً على ما سبق يمكن أنْ نخلص من معالجة هذه الدراسة للموضوع إلى مقترحات وتصورات يمكن تنفيذها كما يلي:

❁ تأسيس الكليات والأقسام باعتبارها كليات تقنية وليست نظرية وحسب، حيث النسب المذكورة تؤيد هذا الاتجاه، فتحسب بعد الآن في الكليات التطبيقية.

❁ اعتماد عنصر الاستثمار والإنتاج الإعلامي، عاملاً مهما في التأسيس المستقبلي لاستكمال متطلبات مقررات الدراسة التطبيقية، بتأسيس مشاريع مشتركة مع الجهات المستفيدة من الخريجين كقوى عاملة لديها.

❁ الاستفادة من كلا النوعين من طلاب الشهادة الثانوية "الأدبية والعلمية" كما تفعل كليات الاقتصاد والتجارة وغيرها، لحاجة ضرورية لنوعين من الذكاء في هذه الدراسات، مع العمل على إدخال مبادئ الدراسة الإعلامية من المرحلة الثانوية.

❁ إعادة النظر في تصنيف المنهج، وإعادة النظر في التشعب للتخصصات بحيث تراعي ظروف السُّودان كدولة نامية في البعد الاجتماعي والاقتصادي والتنموي، ومراعاة ظروفه باعتباره دولة تعمل على نقل التكنولوجيا وتوطينها. وذلك بأنْ يكون تشعيب التخصصات:

ـ بالوسائل.

ـ بالأهداف.

ـ بالأهداف + الوسائل.

ـ بحاجة التوظيف الواقعية.

مع مراعاة الحاجة الوطنية وحاجة سوق العمل الداخلي أولاً، ثم الخارجي.

❁ تطوير مصادر الدراسات والمكتبات ونظم المعلومات بحيث تخدم التطبيق مع الدراسات النظرية، ومراعاة الدراسات الفكرية والثقافية والدعوية والتنموية وما في حكمها، إلى جانب المواد المساعدة، والاهتمام بجانب المكتبة الإلكترونية.

❁ التأمين على ثبات المنهج الدراسي، مع مرونة المفردات بحيث يسهل على الأساتذة والمدربين والتقنيين إعطاء الجرعات المستجدة والمتطورة للطالب فور توفرها، مع الاهتمام أكثر بعلوم دراسات الجمهور وتطويرها لتكون تخصصات بذاتها في مجال الرأي العام.

❁ اعتماد الشهادات من مؤسسة أعلى، للحفاظ على حرم السوق المهنية للخريج، وتعاون الجامعات فيما بينها لإثراء التطور المنهجي، واعتماد نظام الأستاذ الزائر لتبادل الخبرات في تنفيذ المقررات والأستاذ المتابع لمستوى التحصيل الدراسي للطالب.